المحاضرة 01

مدخل مفاهيمي للعولمة

قبل الخوض في العولمة واستخدامها كمصطلح يجدر بنا أن نوضح المفهوم المحدد الذي صار مستخدما على كل لسان :

بالانجليزيةGiobalization

وبالفرنسةMondialisation

وأحيانا يطلق عليها الكوننة Universalization

وباللغة العربية تسمى بمترادفات أهمها : العولمة – الكوننة – الكوكبية – الكونانية – الشمولية – الجلوبالية

وقد اختلف المفكرون في تعريف مصطلح العولمة مثل :

– العولمة تعني انبثاق أشكال حضارية ووسائل إعلام ، وتقنيات اتصال جديدة جمعيها تعكس الانتساب والهوية والتفاعل ضمن وعبر المواقع الحضارية المحلية.

– العولمة : هي الإدارة التي يستخدمها صانعو القرار السياسي في الدولة لتحفيز التغيير.

– العولمة : تشير إلى نهضة الليبرالية بصفتها تنظيما سياسيا متحكما.

– العولمة : هي التأثيرات الساحقة على عملية الاقتصاد العالمي بما في ذلك عملية الإنتاج والتجارة ورأس المال .

و تعتبر المؤسسات و الشركات المعولمة هي إحدى المظاهر المعبرة عن العولمة. حيث أصبحت العولمة مرادفة للغرب و للحداثة أي التوسع و الانتشار للثقافة الغربية في جميع بقاع العالم غير الغربي

ويمكن القول بأن العولمة بالمفهوم المعاصر ليست مجرد سيطرة وهيئة تحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير فهي تمتد إلى ثقافات الشعوب

والهوية القومية الوطنية وترمي إلى تعميم نموذج من السلوك وأنماط ومنظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير ، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى ، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري ومصالحه ، وقد أكد على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه ، وقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأب) حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج السابق : إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي.

مفهوم العولمة :

نقلا عن أمني عثمان،1959 في كتاب الفلسفة الرواقية العالمية(Globalization) أن لعله أول من فكر في الوحدة العالمية بمفهومها الشامل والواسع هم الرواقيون من الفلاسفة القدامى، حيث إنهم نظروا إلى العالم نظرة شاملة عميقة، بمعزل عن أي عامل من عوامل التشتت والتفرقة والتمييز، فهم يرون أن الله أب لجميع الناس، والبشر كلهم إخوة، ولا يجب أن نقول هذا أثيني وذاك روماني، بل يجيب علينا أن نقول بأننا مواطنين في هذا العامل.

العولمة تعد احد المفاهيم المعروفة ألان ، وقد سبقها العديد من المفاهيم التي مهدت الطريق لظهورها مثلا لشراكة والخصخصة ولا سيما الخصخصة على اعتبارها العملية والخطوة اللازمة التي يجب الأخذ بها من قبل النظم الاقتصادية حتى يتسنى لها الدخول إلى ذلك المضمار.

والعولمة تعني لغويا تعميم الشيء أو المفهوم أو القيمة أو السلعة أو الموقف وتوسيع دائرته ودوائر تأثيره لتشمل كل الكرة الأرضية.

و العولمة في معناها كذلك : هي التحول نحو الصيغة العالمية الأوسع والاشمل ، لكي تكتسب الدولة والنظم الاقتصادية بها تلك الصيغة أو الجنسية فلابد لها من المرور بالخصخصة التي تعني تعظيم دور القطاع الخاص لتلعب الدور الأكبر في الحياة الاقتصادية وفي الوقت نفسه تبعد الدولة يدها كلية من التدخل في إدارة الشئون الاقتصادية.

مما يفهم أن الكوكبة والكونية أو العالمية مسميات لمشروع غربي واحد يستهدف إسقاط كل الهويات المغايرة في شباك الإخطبوط الغربي المركزي حيت تذوب الخصوصيات وتميع الثوابت، وهو ما أعرب عنه "آلان تورين" السوسيولوجي الفرنسي في كتابه المعنون "الخطاب الفلسفي" بقوله: »إن الحقل الاجتماعي الثقافي الغربي منذ أواخر القرن التاسع عشر، لا يمثل مرحلة جديدة في مسار الحداثة، بقدر ما يمثل مرحلة نقدها وتفكيكها«، وهذا التفكك مرده تغييب الأبعاد القيمية من الممارسات الحياتية ونظمها؛ إن الحداثة اتجهت بالمواطن العاملي نحو مسار الموت لتناقض مبادئها مع مصالحها يقول "أولريش بيك": »خلسة بات علينا أن نتبنى نموذجا تعود فيه الحداثة إلى تناقض بني التقنية والطبيعة وتناقض تكون فيه التقنية جلادا والطبيعية ضحية.

والعولمة : تعني دور تزييف الحقائق تحويل وتوظيف النظم والهياكل الاقتصادية في دول العالم الثالث بحيث تصبح مهيأة للعمل في خدمة الاقتصاد العالمي . كما يطلق عليه والذي هو في حقيقة الأمر يعني اقتصاد الدول الكبرى أو الدول صاحبة الهيمنة ، فالخصخصة هي المدخل الضروري للدخول الى العولمة .

وقد حدد احد الاقتصاديين الأمريكيين أربعة جوانب أو أركان أساسية للخصخصة تشكل في مجملها ذلك المحرك أو القاطرة الدولية التي تعود إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي ، والأركان الأساسية للخصخصة هي

1- التخلي عن القومية أو الوطنية : أي تحديد دور الحكومة في التدخل في الشئون الاقتصادية ، وتقليل ملكية الدول لوسائل الإنتاج.

2- الليبرالية التي تعني إطلاق يد القطاع الخاص ورفع يد الحكومة عن جميع القطاعات الذي يسمح بسيادة جو المنافسة في تسيير الحياة الاقتصادية.

3- سيادة الصفة التجارية على الحياة الاقتصادية ، ويتم من خلال إجراءات بيع القطاع العام.

4- مجموعة القوانين واللوائح التي تضمن سيادة الحرية، في ممارسة قواعد اللعبة.

و يتأتى ذلك من خلال امتناع الدولة عن اتخاذ آية تدابير أو إجراءات من شأنها الحد من عملية التحول نحو العولمة.

فالعولمة بالنسبة للعالم الثالث : هي إتمام الخصخصة من خلال إجراء عملية التغير والتحويل للهياكل الاقتصادية حتى تصبح ملائمة للدخول إلى ذلك النظام الرأسمالي.

والعولمة : تعني بإيجاز أن كلا من المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تخضع لقواعد دولية محورها انحصار دور الحكومات في تنظيمها وترك المجال للحرية للعمل في اطار المجالات السابقة دون فرض قيود تعوق أو تحد من ممارسة هذه الحرية.

و للفهم أكثر نطرح السؤال ما العولمة ؟

على تعدّد الشروح وتنوّع التفسيرات التي حاول بها مفكرو العصر من المشتغلين بالفكر السياسي في اتجاهاته الثقافية والاجتماعية فهم العولمة وتفسيرها، فإنَّ أجمع شرح للعولمة وأعمق تفسير لدلالاتها ومضامينها، لا يخرجان عن اعتبار العولمة ـ في دلالتها اللغوية أولاً ـ هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كلِّه وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة GLOBALIZATIONفي الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلح MONDIALISATION، ووضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية مقابلاً حديثاً للدلالة على هذا المفهوم الجديد.

ومهما تعدّدت السياقات التي ترد فيها (العولمة)، فإن المفهوم الذي يعبّر عنه الجميع، في اللغات الحيّة كافة، هو الإتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً لقد رجعت إلى المعجم العالمي الشهير (ويبسترز WEBSTERص(S، فوجدت فيه أن العولمة ((GLOBALIZATIONهي إكسابُ الشيء طابعَ العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء، أو تطبيقه، عالمياً ولكني ألفيتُ أن هذا المعنى شديد البراءة بالغُ الحيدة، لا ينسجم في عمقه مع دلالة اللفظ ومفهوم

المصطلح، كما يُشاع ويتردد في العالم اليوم. ولذلك فإن المفهومَ السياسيَّ والثقافيَّ والإِقتصاديَّ للعولمة، لا يتحدّد بالقدر اللازم، إلا إذا نظرنا إليه من خلال رؤية عامة تدخل في نطاقها جميعُ المتغيّرات السياسية والثقافية والإِقتصادية التي يعيشها العالم منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين

فهل العولمة خطر؟. وهل العولمة شرٌّ كلُّها؟، وهل يوجد مجالٌ للاختيار أمام تيار العولمة الجارف المدعم بالنفوذ السياسي الضاغط والهيمنة الإِقتصادية القاهرة؟.

لقد اعتنى المفكرون، من شتى المشارب، سواء من العالم الإسلامي، أو من مختلف أنحاء العالم، بالتأصيل والتقعيد والتنظير للعولمة. وحسبنا أن نقول إن العولمة نظام عالميّ آخذ في الغزو والإِكتساح، وهو بهذا الإِعتبار حقيقةٌ من حقائق هذه المرحلة من التاريخ.

ولعلَّ أبرز ملامح العولمة هي ما يتبدَّى لنا من خلال التطورات المدهشة التي تعرفها مجالات الإِتصال والتواصل عبر الأقمار الصناعية والحاسوب والأنترنيت، وذلك على النحو التالي :

- عمق التأثير في الثقافات وفي السلوك الاجتماعي وفي أنماط المعيشة.
- اتساع دائرة الخيارات الإِقتصادية من خلال حركة الإِستثمارات الدولية والأسواق المفتوحة، وتضييق دائرة الخيارات السياسية من حيث تضاؤل القدرة على الإِكتفاء الذاتي اقتصادياً، ومن حيث تزايد معطيات التداخل الإِستقلالي سياسياً.
- نموُّ ما أصبح يُعرف باسم القطيع الإلكتروني ((ELECTRONIC HERDمن مؤسسات متعددة الجنسيات، وحتى من أفراد يبحثون عن الربح ويؤثّرون في قرارات الدول وفي مصائر شعوبها.
- تسخير أدوات العولمة بكيفية تمكّن منتجي هذه الأدوات من الطغيان على المستهلكين والمتلقين بحيث تؤثر في إلغاء لغاتهم الخاصة وفي طمس هوياتهم الوطنية.

وبذلك يكون للعولمة قدرات استثنائية للتغلغل وبالتالي للتأثير. ومن الشهادات التي تؤكد هيمنة العولمة على مقدرات الحكومات والشعوب، ما جاء في كلمة للرئيس الفرنسي جاك شيراك، ألقاها بمناسبة اليوم الوطني الفرنسي (14 يوليو 2000)، حيث قال : "إن العولمة بحاجة إلى ضبط، لأنها تنتج شروخاً اجتماعية كبيرة، وهي وإن كانت عاملَ تقدُّمٍ، فهي تثير أيضاً مخاطر جدّية ينبغي التفكير فيها جيداً، ومن هذه المخاطر ثلاثة : أولها أنها تزيد ظاهرة الإقصاء الاِجتماعي، وثانيها أنها تنمي الجريمة العالمية، وثالثها أنها تهدد أنظمتنا الاِقتصادية"

والواقع أن العولمة جزءٌ من نظام عالمي تخضع له الشعوب والحكومات، ولا يملك أحدٌ منها أن يقف بمنأى عنه. ولذلك فإن العامل النفسي هو الذي يجعلنا نتردد، ونرتاب، ونرتعب أيضاً، ونقف مشدوهين مبهورين لا نريم. فإذا عالجنا الآثار النفسية المترتبة على الموقف الذي نتخذه إزاء ما يعجُّ به عالمنا اليوم، بمنتهى الحكمة، وبقدرٍ كبيرٍ من الرشد الحضاري والوعي الإنساني، أمكننا أن نواجه الواقع كما هو في حقيقته وبطبيعته، لا كما نتوقعه، أو نتوهمه

دوائر العولمة:

هل للعولمة جانبٌ واحد، هو الجانب السلبي الذي ينعكس في الآثار السيئة والمضار والمخاطر التي تهدد استقرار المجتمعات الإنسانية، أم أن لها جوانب متعددة، منها السلبي، ومنها الإيجابي؟.

نعتقد أن هذا السؤال يصحُّ أن نتخذه مدخلاً إلى فهمٍ أعمق للعولمة، على المستويات كافة، وبصورة خاصة على المستوى الثقافي، وإلى استيعابٍ أشمل لمضامينها.

والحق أن ما من نظامٍ أو منهج، أو فكرةٍ سياسيةٍ واجتماعية تتصل بحياة البشر، إلا ولها وجوه متعددة، على اعتبار أن الفكر الإنساني هو ذو منزع مزدوج من الخير والشر، وهما العنصران الكامنان في الضمير الإنساني. وعلى هذا الأساس، فإننا نرى أن للعولمة دوائر تتحرك فيها، وهي بذلك ليست دائرةً واحدةً منحصرة في حدود

معلومة. وللإرادة الإنسانية تأثيرٌ في تحديد هذه الدوائر ورسم معالمها وضبط مساراتها.

وعلى الرغم من وضوح هذه الفكرة، فإن التركيز على الجانب الاقتصادي والسياسي للعولمة، جعلها تغيب في أحايين كثيرة، عن الأذهان، لدرجة أنّ معظم المفكرين في العالم، ومنهم طائفة من المفكرين في العالم الإسلامي، يغفلون عن الجوانب الأخرى للعولمة، وينزعون نحو إدانة العولمة جملةً وتفصيلاً، الأمر الذي تضيع معه عناصر كثيرة من الحقيقة، بحيث يقع الخلط بين الحق والباطل، وبين الواقع والمثال.

إنَّ رفضنا العولمة وتنديدنا المتكرّر عاليَ الصوت، بآثارها السلبية، وتركيزنا على نقض أسسها ودحض ادعاءات المروّجين لها، كل ذلك لن يؤثر في طبيعة الوضع الناجم عن هيمنة النظام العالمي الذي يفرض العولمة على العالم، ولن يكون لموقفنا هذا، أي تأثير إيجابي على العولمة، من حيث هي فكرة ومنهج وأسلوب ونظام وتيار عارم جارف يكتسح الحواجز ويدكّ المواقع.

ولذلك، فإننا ندعو إلى أن نلتمس للعولمة جوانبَ إيجابية، ونعمل ما وسعنا العمل، لتوظيف إيجابيات العولمة فيما ينفعنا في حياتنا العامة.

إن المسألة في حاجة شديدة إلى ضبطٍ منهجيٍّ نتحكَّم به في العولمة بأعلى ما نستطيع من قدرات. وبذلك نسلك طريقنا إلى الإِستفادة من العولمة على النحو الذي يدفعنا إلى الإسهام في الحضارة الإنسانية الجديدة، من موقعنا الثقافي المتميّز وبخلفيتنا التاريخية وبهويتنا الحضارية المتفردة.

إن هذا الموقف الإيجابيّ إزاء العولمة يتطلب منا أن ننخرط في المعترك الثقافي العالمي، وأن ندفع بمجتمعاتنا في اتجاه التفاعل المتحرّك مع المتغيّرات المتسارعة، حتى نفهم ما يجري حولنا، ونستوعب التحوّلات الكبرى التي تعيشها الإنسانية في هذا العصر، ولئلا نبقى قاعدينَ نندب حظوظنا، وعاجزينَ نتفرّج على العالم يتطور ويتقدم.

إن الهزيمة النفسية أمام العولمة تأتي من اعتبار ظاهرة العولمة حتميةً. وهذا أمرٌ مبالغٌ فيه، وهو لا يعبّر عن حقيقة هذه الظاهرة، لأن اعتبار ظاهرة العولمة حتميةً، قد لا يكون في الحقيقة أكثر من اعتراف المرء بأنه لم يعد لديه طاقة باقية للمقاومة، أي أنه قد نفد جهده، وأصبح مستعداً للتسليم. فإذا كان هذا هو اختيار بعضهم، فهو ليس مُلزماً لغيرهم، ومن الظلم على أي حال، أن يوصف بالحتمية اختيارٌ لا يعكس إلا نفاد الطاقة أو استعجال المكافأة. وهو موقفٌ ظالم، لأنه يحمّل عدة أجيال قادمة عبءَ فشل جيلٍ بعينه، فاعتبار ظاهرة ما حتميةً، يتوقف أيضاً على المدى الزمني الذي يأخذه المرء في اعتباره

إن حقائق الأشياء تؤكد أن العولمة لا تمثّل خطراً كاسحاً ومدمراً، إلا على الشعوب والأمم التي تفتقر إلى ثوابت ثقافية، أما تلك التي تمتلك رصيداً ثقافياً وحضارياً غنياً، فإنها قادرة على الإِحتفاظ بخصوصياتها والنجاة من مخاطر العولمة وتجاوز سلبياتها.

ومن الأساليب التي يستخدمها مهندسو العولمة ومروّجوها، تنميةُ الشعور بالهزيمة والإِستعداد للاستسلام أمام ما يريدون فرضه على الشعوب والحكومات، من خلال إضعاف الإحساس بالذاتية، وبالتميّز، وبالإِعتزاز بكل ما يمتُّ إلى التراث الحضاري والرصيد الثقافي، بصلة.

ومن هنا نجد أن الرفض العالمي للعولمة يَتَنَامى باطّراد، وإن كان لا يملك أن يؤثر في صدّ هجمات العولمة على أمم الأرض وشعوبها، على الأقل في المدى المنظور، لأننا نعتقد جازمين، أن كل نظام ظالم للإنسان، أو عقيدة قاهرة للفطرة، أو منهج يفرض الهيمنة على الإرادة الإنسانية ويتحكّم في أشواق النفس البشرية الروحية وتطلعاتها الثقافية وطموحها الحضاري، هو إلى انهيار وزوال، لأنه يصادم سنة اللَّه في خلقه، ويَتَنَافَى مع فطرة اللَّه التي فطر الناس عليها.

وأمام عنفوان العولمة وضغوطها القوية، لا ينبغي أن نستسلم ونذعن لإرادة الأقوياء المتحكمين في أَزِمَّة الأمور في ظل النظام العالمي الجديد. ولا يتعارض هذا الموقف المطلوب منا اتخاذُه، مع ما ذكرناه آنفاً.

إن الخطأ المنهجي الذي يقع فيه طائفة من المفكرين من العالم العربي الإسلامي الذين بحثوا ظاهرة العولمة، يكمن أساساً في أنهم بدلاً من أن يرسموا الخريطة الجديدة التي يتعيّن على المجتمعات العربية الإسلامية فهمها والعمل في حدودها، ويُضيئوا أمام أصحاب القرار والنخب المثقفة والمفكرة، المصابيح لتسلّط على الحقائق كما هي، لا كما نتوهمها أو نتخيلها، راحوا يُسهبون إسهاباً مفرطاً، في تعداد مساوئ العولمة وأضرارها والمخاطر التي تتسبَّب فيها، فكانوا بصنيعهم هذا، يقومون بشقٍّ من الواجب، ولا ينهضون بمسؤوليتهم كاملة.

إن أحداً منا لا يجادل في أن ثمة شواهد كثيرة تشير إلى أن قوى العولمة المعاصرة ليست سوى امتداد عضوي وإيديولوجي لقوى الإِستغلال والسيطرة والإِحتواء وتعمل على تكريس التبعية من جانب الدول الأقل نموّاً لتلك الأكثر نموّاً، وإن كانت آليات تكريس التبعية قد اختلفت في ظل العولمة، من الإِستعمار التقليدي، إلى اللجوء لسياسة الضغط الإِقتصادي. فهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها. ولكن هل تقف مسؤوليتنا عند هذا الحد، وهو الجهر بهذه الحقيقة، أم أن المسؤولية تمتدُّ وتتشعب وتَتَوَاصَلُ؟.